

في مشكلة تأهيل المترجمين العرب

عبدالرحمن السليمان

ما هو سبب تواضع أكثر المترجمين العرب في الأداء؟ ولم يفشل أكثرهم في سوق الترجمة الدولية؟ على من يقع اللوم في ذلك، ومن هو المسؤول النهائي، الأستاذ أم الطالب؟ السوق أم التأهيل؟

هذه أسئلة طرحناها وطرحها غيرنا مراراً وتكراراً. وفي كل محاولة جواب، نُحمّل المسؤولية إلى الآخر، سواء أكان ذلك الآخر أستاذاً متخلفاً عن مواكبة ما يجري في مجال علم الترجمة، أو طالباً كسولاً، أو سوقاً محلية كاسدة، أو تأهيلاً لغوياً وتقنياً ناقصاً لا يمكن المترجم العربي من دخول السوق الدولية والتنافس فيها مع المؤهلين لغوياً وتقنياً.

إن المشكلة، أية مشكلة، لا يمكن اختزالها في سبب واحد مهما كان ذلك السبب طاغياً على الأسباب الأخرى، وإلا سقطنا في النقيض الآخر. وإذا طبقنا هذه المقولة على حركة الترجمة في البلاد العربية، وحال المترجمين فيها، فإننا نجد أن المشكلة أعوص من نحمل المسؤولية فيها إلى جهة واحدة. وفي الحقيقة لا توجد حركة ترجمة بالمفهوم الدقيق للكلمة، فأكثر الترجمات التي تحرر في بلاد العرب هي إما ترجمات الأحوال الشخصية، أو ترجمات الحكومات والشركات وهي قليلة جداً بالمقارنة مع حركات الترجمة في البلاد الأخرى. فالأرض قاحلة، والأرض القاحلة لا ينبت فيها نبات ولا يُثمِر فيها ثمر!

وهذا لا يعني أن دراسة الترجمة والتخصص فيها أمر غير ضروري، فنحن نعيش في زمن عربي كل شيء فيه "زفتٌ ما عدا الشوارع"! بكلام آخر: قد يأتي يوم يصبح للترجمة والمترجمين في بلاد العرب شأن، ولكن شيئاً لا يشير إلى أننا سنرى ذلك في المستقبل القريب. وبانتظار مجيء ذلك اليوم، أدعو المترجمين العرب إلى دخول سوق الترجمة الدولية، لأن الترجمة في تلك السوق بضاعة رائجة، وتجارة رابحة، لا يقدر عليها إلا من أهّل نفسه تأهيلاً لغوياً وتقنياً وتجارياً يسمح له بالصمود أمام التنافس الكبير الذي تشهده تلك السوق!

وقبل الحديث في التأهيل المطلوب لولوج سوق الترجمة الدولية والنجاح فيها، أود أن أقف قليلاً عند مفهوم "المترجم" الذي أعنيه في هذه الكلمة. إن ما أقصده "بالمترجم" هو الخريج الذي درس الترجمة دراسة غير نمطية في مؤسسة محترمة، لأن الخريج الذي يدخل الجامعة من أجل الحصول على الشهادة فقط، ويحصل عليها بالحفظ والتلقين، خريج لا يصلح لشيء هذه الأيام، حتى وإن حصل على أعلى الشهادات العلمية! وقد يكون هنالك عيب في نظام التعليم المتبع، أو في كفاءة الأساتذة، إلا أن المسؤولية الكبرى في ذلك تقع على عاتق ذلك الطالب، لأن لطالب الجامعة عقلاً يجعله يعي أن طريقته في الدراسة لا تؤدي إلى نتيجة؛ وإذا كان لا يعي ذلك، فلا صلاح يرجى منه على الإطلاق! إذاً نحن نتكلم عن المترجم الذي تأهل تأهيلاً لغوياً مقبولاً وتدرّب طوال فترة دراسته تدريباً وطوّر ملكته اللغوية والأدبية بالمطالعة المستمرة وحب البحث والتنقيب والفضول العلمي وممارسة اللغات الأجنبية التي يدرسها، خصوصاً وأن مجالات التواصل اليوم باتت كثيرة جداً وفي متناول الجميع.

إلى جانب التأهيل اللغوي الجيد، الذي هو بمثابة الشرط الأساسي لولوج سوق العمل الدولية، يجب على المترجم أن يؤهّل نفسه تقنياً بحيث يستطيع التواصل مع الزبائن والزلاء في جميع أنحاء العالم، خصوصاً المتطورة منها. وهذا يعني بالضرورة توفره على وسائل الاتصال العصرية من هاتف ثابت أو محمول بالإضافة إلى جهاز ناسوخ ذي رقم مستقل وبريد إلكتروني مهني (أي ليس مجانياً) يمكنه من إرسال الملفات كبيرة واستقبالها، وتوفره على جهاز حاسوب سريع وقوي مجهز بالبرامج المطلوبة في سوق العمل الدولية، بالإضافة إلى امتلاكه قدرات حاسوبية كبيرة لاستغلال تلك البرامج. إن بعض تلك البرامج التي لا بد منها للمترجم العصري، مجاني مثل برنامج WinZip الذي يسمح للمترجم بضغط الملفات الكبيرة توفيراً للمساحة وتسهيلاً لعمليات الإرسال عبر البريد الإلكتروني؛ مثل برنامج Cut & Paste الذي يسمح للمستخدم بتجزئة ملف كبير جداً إلى ملفات صغيرة يسهل إرسالها عبر البريد الإلكتروني أيضاً؛ مثل AcrobatReader الذي يمكن المستخدم من تحرير ملفات الـ PDF وقراءتها. وبعضها الآخر غير مجاني، مثل أي برنامج حماية من الجرائم (مثلاً: Norton, McAfee...)، لأن عميلاً لن يتصل بمترجم ثانية إذا استلم منه رسالة تحتوي على جراثيم، الخ.

إن هذه البرامج، وأكثرها مجاني ويمكن تحميلها وتركيبها من الشبكة بسهولة، ضرورة جداً لمن يريد أن يمارس أبسط أنواع الترجمة، أي ترجمة النصوص العامة! ووكالات الترجمة وكذلك الشركات لا تحبذ

التعامل مع مترجم، مهما كان جيداً ومهما كانت أسعاره منخفضة، تعامللاً تضطر معه إلى خسارة نصف يوم في إرسال ملف مضغوط أو ملف PDF إليه، لأنه لا يستطيع أن يحرره على شاشة حاسوبه بسبب عدم وجود تلك البرامج الأساسية! وأنا كنت وما زلت أتعوذ بالله من التعاون مع مترجم يضطريني إلى الاتصال به هاتفياً مرات ومرات من أجل إرشاده إلى طريقة تفيده في كيفية فتح الملف الذي أرسلته إليه، ولا أكرر التعامل معه!

أما من يريد أن يتخصص في مجال تقني . على الرغم من انعدام أي تكوين تقني في الترجمة في أية جامعة عربية . مثل ترجمة مواقع الإنترنت (Website Translation) والترجمة التلفزيونية الحديثة (FAB Subtitling) وتوطين البرامج الحاسوبية (Software Localisation) وغيرها من الآلات ذات الدليل اللغوي؛ وكذلك إدارة الذاكرة (Translation Memories) والترجمة بمساعدة الحاسوب (Machine Translation Technologies)، فإنه ينبغي عليه أن يتابع دورات في واحد أو أكثر من هذه المجالات الدقيقة التخصص التي تؤهله لممارسة الترجمة التقنية، وأن يتسلح بالبرامج التقنية التي تعينه في ذلك، وهي برامج غالية الثمن ومعقدة الاستعمال، مثل برنامج Trados لإدارة الذاكرة . خصوصاً في ترجمة الـ strings التي تشكل نواة النصوص التقنية، سواء في ترجمة مواقع الإنترنت أو في توطين البرامج الحاسوبية، ومثل برنامج Passolo لتوطين البرامج الحاسوبية، وأخيراً وليس آخراً، برنامج Systran, webbased للترجمة بمساعدة الحاسوب. إذ لا يخفى على أحد أن مجال الترجمة التقنية مجال جد مربح، وأن مشاريع الترجمة التقنية مشاريع كبيرة قد تطول أشهراً، وأن أجر المترجم التقني اليومي لا يقل عن 700 يورو في بلد مثل بلجيكا، علماً أن أسعار الترجمة في بلجيكا منخفضة قياساً بفرنسا وإنكلترا وألمانيا وهولندا. وأنا أعرف مترجمين عرباً ثقفوا أنفسهم بأنفسهم وتعلموا ودخلوا سوق الترجمة الدولية وحققوا فيها نجاحاً باهراً، ولكن بالجد والاجتهاد، وليس بالنقّ والاشتكاء!

وأخيراً أشير إلى أن على الطلاب الذين يختارون الترجمة دراسة أن يحصلوا على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول دراستهم ومستقبل مهنتهم، لأن من شأن الحالة الراكدة في سوق الترجمة العربية أن تسبب لهم إحباطاً كبيراً بعد التخرج. وفي الوقت نفسه يقع على عاتق الأساتذة مسؤولية أخلاقية

كبيرة بشأن المعلومات عن الترجمة . دراسةً ومهنةً في البلاد العربية . التي يقدمونها للطلاب وقت الانتساب إلى الجامعة، خصوصاً فيما يتعلق بصحتها!

وخلاصة القول: إن مشكلة الترجمة ومشكلة تدريسها ونوعية أساتذتها واجتهاد طلابها وركود سوقها عند العرب وتخلف مخرجيها عن الالتحاق بالسوق الدولية، كل ذلك مسألة متداخلة ببعضها بعضاً بحيث يستحيل اختزالها في سبب واحد، كما أسلفتُ، مهما كان ذلك السبب. لقد حان الوقت حان لتطوير مجموعة من المواد التي يمكن أن تدرس عن بعد، توضع في متناول الجامعات العربية التي تدرس الترجمة، يمكن تصورها كما يلي:

1. مواد تتعلق بتكنولوجيا الترجمة وتشمل ترجمة مواقع الإنترنت (Website Translation) والترجمة التلفزيونية الحديثة (FAB Subtitling) وتوطين البرامج الحاسوبية (Software Localisation) وغيرها من الآلات ذات الدليل اللغوي؛ وكذلك إدارة الذاكرة (Translation Memories) والترجمة بمساعدة الحاسوب (Machine Translation Technologies) ورخصة سياقة الحاسوب (Computer Driving License) بالإضافة إلى التأقلم مع استعمال تقنيات "ويكي" والـ "ويب بلوج" الآخذة في الانتشار في المؤسسات التعليمية الغربية التي باتت تستعملها وسيلة من وسائل البحث والتواصل؛

2. مواد تتعلق بأنواع الترجمة ويقتصر فيها أولاً على الترجمة القانونية والترجمة الدينية والترجمة الاقتصادية/المالية والترجمة التلفزيونية والترجمة التقنية (التوطين وما كان بحكمه) بالإضافة إلى الترجمة الفورية فقط يتوقف فيها عند التوجهات الجديدة في الترجمة الدينية والترجمة التلفزيونية!